International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance, Vol. 4 No. 1 (2023) 20-42
E-ISSN: 2716-6856
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

دور التمويل الأصغر الإسلامي في تمكين المرأة اليمنية اقتصاديًّا

The Role of Islamic Microfinance in Empowering Yemeni Women Economically

Lina Mohammed Abdo Alaghbari
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance (IIiBF)
International Islamic University Malaysia
Email: lee_ma22@yahoo.com

Anwar Hasan Abdullah Othman
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance (IIiBF)
International Islamic University Malaysia
Email: anwar315a@yahoo.com

Azman Bin Mohd. Noor
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance (IIiBF)
International Islamic University Malaysia
Email: azmann@iium.edu.my

الملخص

هدف البحث إلى تحديد الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر الإسلامي في التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن. وتبنى المنهج النوعي وقام بإجراء مقابلات شبه منظمة مع مختصين في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، واستخدم التحليل الموضوعي لتحليل البيانات. تشير النتائج الى دور بارز يلعبه التمويل الأصغر الإسلامي في تمكين المرأة اقتصاديًّا وخاصة في المناطق الريفية، ومع ذلك، تواجه هذه الجهود تحديات تعوق الوصول الى التمويل ودعم المشاريع للمرأة؛ تعتبر العادات والتقاليد من أهم هذه التحديات، وتعد الأمية المالية للمرأة عاملًا آخر يشكل تحديًا، كما تتسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة في إحداث تأثير سلبي على فرص التمكين للمرأة. سلط البحث الضوء على الدور الذي يؤديه التمويل الأصغر الإسلامي في

تمكين المرأة اقتصاديًّا، ويعتبر أداة مساعدة قيمة لصناع السياسات، حيث قدم نظرة شاملة عن وضع المرأة اليمنية وفرص تمكينها المحدود من الناحية الاقتصادية. وبفضل هذه النظرة الشاملة، يمكن لصناع السياسات الاستفادة من نتائجه لتطوير استراتيجيات وسياسات فعالة تعزز دور المرأة وتمكينها اقتصاديًا. بالتالي، يعد البحث أداة هامة لتعزيز الوعي بأهمية تمكين المرأة اليمنية وتوجيه الجهود نحو تحقيق المساواة الاقتصادية والتنمية المستدامة في البلاد.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر الإسلامي، تمكين المرأة اقتصاديًّا، اليمن.

Abstract

The aim of the study is to identify the role played by Islamic microfinance in the economic empowerment of women in Yemen. The study adopted a qualitative approach and conducted semi-structured interviews with experts from Islamic microfinance institutions. Data analysis was conducted using thematic analysis. The results indicate a significant role played by Islamic microfinance in women's economic empowerment, particularly in rural areas. However, these efforts face challenges that hinder women's access to finance and support for their projects. Cultural norms and traditions are considered among the main obstacles, and the financial illiteracy of women is another challenging factor. Additionally, the unstable political situation has a negative impact on women's empowerment opportunities. The research sheds light on the role of Islamic microfinance in women's economic empowerment and serves as a valuable tool for policymakers. It provides a comprehensive view of the situation of Yemeni women and their limited economic empowerment opportunities. With this comprehensive understanding, policymakers can utilize the findings to develop effective strategies and policies that enhance women's role and economic empowerment. Therefore, the research is an important tool for raising awareness about the significance of empowering Yemeni women and directing efforts toward achieving economic equality and sustainable development in the country.

Keywords: Islamic microfinance, Women, Economic Empowerment, Yemen.

المقدمة

يعد تمكين المرأة اقتصاديًّا ركنا أساسيا في التنمية حيث يعنى بتطوير ومشاركة المرأة وتنمية قدراتها ووعيها مما يتيح لها الاستفادة من الموارد الاقتصادية في المجتمع من خلال مؤسساته المختلفة مما يمنحها الاستقلالية المالية من جهة وتفعيل دورها في التنمية من الجهة الأخرى (Ālqṭwy, 2022)، ويعتبر أمر حاسما في أهداف التنمية المستدامة (United SDGs Nations, 2018)، ومن أكثر الوسائل فاعلية للنهوض بدورها في المجتمع (UNHLP ,2016)، ويعتبر من القضايا المهمة التي تناقش في المحافل العالمية من أجل التنمية، مع اختلاف أدواتها واستراتيجياتها، ويعد التمويل الأصغر الإسلامي الذي يعرف بأنه مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية وغير المالية المبنية على أحكام الشريعة الإسلامية (Bābkr, 2021) إحدى هذه الاستراتيجيات ومهمًّا في تقديم الاستشارات والمساعدات الفنية والمالية للسعي في تطوير إمكانات المرأة الاقتصادية (Isaac, 2014)، وشمول وتعزيز فرص وصولها للخدمات المالية والتمويل (Ṣndwq Ālnqd Ālʿrby, 2018)، وأكثر قدرة على تمكين المرأة اقتصاديًّا وذلك لبروز المالية الإسلامية على المستوى العالمي من بين الأدوات الفعالة لتحقيق نجاحات في البرامج التنموية للتخفيف من الفقر، وضمان العدالة الاجتماعية (Hassan el. al., 2021). ويعتبر هدف وطني مهم في اليمن لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديًّا، وذلك لأهمية الصناعة المالية الإسلامية في اليمن مقارنة بالدول الأخرى، حيث تضم صناعة التمويل الإسلامي نسبة كبيرة من القطاع المالي (Demirguc-Kunt, et al.,2013)، ويعد بديلا للأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية القائمة على الربا لأسباب شرعية أو أخلاقية أو مالية (Ğrydẗ Ālšrq Ālāwsṭ, 2014).

أن تنفيذ نشاطات في مجال التمويل الأصغر تساعد في توسيع خيارات الاعتمادات والمدخرات للشركات الصغيرة والأفراد ذوي الدخول المنخفضة، سواءً في المناطق الريفية أو الحضرية، وتساعد على خلق فرص متكافئة وتحسين الظروف المعيشية، وتسهم في الحد من البطالة والفقر (Ālšybāny,2020)، ويعد التمويل الأصغر الإسلامي من الوسائل التي من

خلاله يساعد في شمول المرأة مالياً ويحسن مشاركتها الاقتصادية، والتعليم، والرعاية الصحية، والحقوق القانونية (Ali, 2019)، وليس هذا فقط بل يساهم مساهمة فعالة في التنمية خاصة في المجتمعات الريفية (Bābkr, 2021).

ما سبق يظهر أهمية دور التمويل الأصغر الإسلامي في تمكين المرأة اقتصاديًّا، وهذا يثير تساؤلا عن الدور الذي تقوم به مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في تمكين المرأة اقتصاديًّا في اليمن، وقدرات تلك المؤسسات على إيصال خدماتها إلى النساء اليمنيات. ويعتبر هذه البحث على حد علمنا، البحث التجريبي الأولي للتعرف على هذه الدور من خلال المنهج النوعي، للحصول على نظرة شاملة للتمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن.

وضع المرأة والتمويل الأصغر الإسلامي في اليمن

يشهد اليمن إقصاء واضحًا للمرأة من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما أدى إلى الحد من فرص إسهامها في التنمية الاقتصادية (Alshebami & Khandare, 2015)، حيث 2% فقط من النساء اللواتي تزيد أعمارهن على 15 عاماً لديهن حساب في مؤسسة مالية وأقل من 1% في نفس العمر حصلن على قرض من مؤسسة مالية (Demirguc-Kunt et al., 2018)، و89% من النساء اليمنيات غير قادرات على الحصول على قرض مصرفي بمفردهن (Ālbnk Āldwly, 2014)، وهذا يحد من فرص قيام النساء وبالذات ذوات الدخل المنخفض بأي نشاط تجاري قد يشارك في تنمية الأسرة (Alshebami & Khandare, 2014;2015)، ويحد من مشاركة المرأة في العملية السياسية حيث يعد الوضع الاقتصادي القوي للمرأة شرطًا مهمًّا لذلك (Muhammad et al., 2019).

تعد مشاركة النساء اليمنيات في القوى العاملة واحدة من المعدلات المنخفضة على مستوى العالم، ومقارنة مع 20% من الرجال خارج القوى العاملة، هناك أكثر من 90% من

النساء اليمنيات في سن العمل لا يشاركن في القوى العاملة، وتعمل تقريبًا جميع النساء العاملات في المناطق الريفية في اليمن، ويمارسن النشاطات الاقتصادية التي يغلب أن تكون داخل المنزل ومن دون أجر، من مثل العمل في المزارع ونشاطات الخياطة والحرف اليدوية المنزلية، مع أن الدستور اليمني يكفل تكافؤ الفرص لكافة المواطنين في المجال الاقتصادي؛ إذ تؤكد المادتان (5، 42) من قانون العمل أن للنساء حقوقًا متساوية مع الرجال فيما يخص الوظائف والأجور والتدريب وإعادة التأهيل والضمان الاجتماعي، ولكن هناك تناقضا صارخا بين مبادئ المساواة وتطبيقها في واقع حياة المرأة في اليمن، إلى جانب تعزيز بعض القوانين اليمنية التفاوت الراسخ بين الجنسين في الأعراف الاجتماعية، وضعف إنفاذ قوانين العمل التي تلتزم الدولة بتطبيقها، وهذا كله من أسباب الإعاقة المباشرة لقدرة المرأة على الوصول إلى الفرص الاقتصادية، ويؤدي إلى تعرضها للتمييز في مكان العمل (Ālbnk Āldwly, 2014).

أدت النزاعات الجارية إلى تدمير الهيكلة السوقية للعمل في اليمن، وبخاصة للفئة النسائية التي تعد أكثر تضررا في فقدان وظائفهن وتعرض مشاريعهن للإغلاق من الرجال، حيث بلغت نسبة المشاريع التي تمتلكها النساء وأغلقت منذ بداية الأزمة في 2015 حوالي 42% من إجمالي تلك المشاريع مقارنة مع 19% للرجال، وبما أن أغلب المشاريع النسائية ذات الحجم المتوسط أو الصغير، وتعد الأكثر حداثة في تاريخ التأسيس، بالإضافة إلى عدم امتلاك النساء للخبرة والمهارة الكافية والإمكانيات المادية لتقديم الضمانات ودعم المشروع؛ كل هذا أدى إلى عدم القدرة على الصمود في ظل الظروف غير المستقرة (UNDP, 2015).

تتعدد العوامل التي أعاقت دخول المرأة إلى القوى العاملة، وهذا ما تشير إليه التباينات الكبيرة القائمة على النوع الاجتماعي في البلاد، فالمعايير الاجتماعية القبلية والذكورية في اليمن تعد عاملاً رئيسا يسهم في انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة، وذلك لأن فكرة العمل مدفوع الأجر تواجه اعتقادات واسعة الانتشار بأن أدوار المرأة منزلية في المقام الأول، متضمنة الإنجاب ومسؤوليات أسرية واسعة النطاق، فضلاً عن الوصمة السلبية المنتشرة عن النساء اللاتي يعملن خارج المنزل (Ālʿmār, 2019).

أما بخصوص صناعة التمويل الأصغر في اليمن بدأت عام 1997 من الصندوق الاجتماعي للتنمية SDF[1] من خلال برامج تمويل أصغر تفتح وتنهار، ومؤسسات تعمل فرادى أو اندمج بعضها مع بعض، حتى عام 2006 قام بنك التضامن الإسلامي الدولي- أكبر المصارف الخاصة في اليمن – بإنشاء برنامج خدمة المشاريع الصغيرة والأصغر، والتي يقدم من خلاله قروض لهذه المشاريع ومثلت هذه المبادرة أول مشاركة للقطاع اليمني المصرفي الخاص في الصناعة المالية للمشاريع الصغيرة والأصغر، وفي أكتوبر 2008 بدأ بنك الأمل للتمويل الأصغر عملياته، حيث شكل منعطف جديد في أحداث صناعة التمويل الأصغر في اليمن، فكان أول مصرف إسلامي متخصص في الخدمات المالية الصغيرة والأصغر (Šbkẗ Ālymn Lltmwyl Ālāṣġr, 2019)، وليس في اليمن فقط ولكن في العالم العربي من حيث تقديم منتجات وخدمات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وكان التوسع والانتشار من أهم مؤشرات تميزه، حيث سعي بنك الأمل إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ذوات الدخل المنخفض والمحدود خصوصا أصحاب المشاريع الصغيرة من خلال توفير منتجات مالية إسلامية متميزة تختلف حسب النوع والحجم (Bwnwālẗ & Ryḥān, 2014)، كالقرض الحسن، والطاقة البديلة، والتمويل الإلكتروني، الأمل تعليمي، الأمل إسكان، التمويل الزراعي وغير ذلك من منتجات التمويل، بالإضافة إلى تقديم منتجات وخدمات أخرى كالادخارات والودائع والتحويلات الاجتماعية، والحوالات، والتأمين التكافلي الإسلامي، إضافة إلى تقديم خدمات غير مالية عبر تقديم برامج تدريب وتأهيل في دراسة السوق وإعداد دراسات الجدوى، بالإضافة إلى تأهيل الاستشاريين والمدربين وتطوير المناهج المتخصصة في المهارات الحياتية وريادة الأعمال بالشراكة مع عدد من المنظمات الدولية، ويحرص بنك الأمل على توسيع قاعدة

[1] **الصندوق الاجتماعي للتنمية SDF**: أنشئ بموجب القانون رقم 10 لعام 1997 للإسهام في تحقيق وتنسيق برامجه مع أهداف خطة الدولة الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر.

شركائه المحليين والدوليين من أجل تعزيز قدرته على تنويع منتجاته، حيث يوجد في جميع محافظات ومديريات اليمن البالغة 22 محافظة و333 مديرية، وبعدد وكلاء 5434 من أجل تحقيق عمق جغرافي يمكنه من الانتشار والوصول إلى شرائح أكبر من العملاء، وتقديم خدماته بأفضل جودة وأقل تكاليف (Bnk Ālāml Lltmwyl Ālāṣġr, 2021).

حرص بنك الأمل للتمويل الأصغر على تعزيز الشمول المالي للمرأة وتمكينها اقتصاديًّا من خلال تقديم خدمات مالية وغير مالية متنوعة خاصة بها ووضعها على رأس الشرائح المستهدفة من خلال ابتكار وسائل وطرق ومنهجيات كفيلة بتمكينها وتعزيز دورها الريادي والمجتمعي بشكل يضمن مساهمتها الفاعلة في البناء والتنمية وذلك بالوصول بخدماته المالية للنساء في منازلهن وتقديم ضمانات ميسرة وتنوعت خدماته بين تمويلات متعددة وحسابات ادخارية وإلكترونية ذات عوائد مشجعه لهن (Bnk Ālāml Lltmwyl Ālāṣġr, 2022).

والجدير بالذكر أن القانون اليمني رقم 15 لسنة 2009 يعتبر واحد من أكثر قوانين التمويل متناهي الصغر تطوراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عرف مصرف التمويل الأصغر بأنه أي مؤسسة مالية معتمدة من البنك المركزي اليمني لتنفيذ نشاطات في مجال التمويل الأصغر (Šbkẗ Ālymn Lltmwyl Ālāṣġr, 2019)، وينظم هذا القانون مصارف التمويل الأصغر وبالتالي تخضع لإشراف البنك المركزي اليمني، في حين مؤسسات التمويل الأصغر ينظمها القانون رقم (1) لعام 2000 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولا يسمح لها بممارسة العديد من الأنشطة المحفوظة قانونياً للمصارف. يبلغ عدد كيانات التمويل الأصغر النشطة في القطاع 10 كيانات؛ مصرفين للتمويل الأصغر وثمان مؤسسات للتمويل الأصغر – 6 منها توفر خدمات التمويل الأصغر الإسلامي (Mrkz Ṣnʿāʾ Lldrāsāt Ālāstrātyğyẗ, 2022)، ترتكز في المناطق الحضرية من البلاد، وتوفر اثنتين منهما الخدمات للمناطق الريفية حيث يعيش أكثر من ثلثي سكان اليمن، إلا أن حوالي 93% من عملائها يتواجدون في المناطق الحضرية، ويشكلن النساء 35,4% من نسبة الحاصلين على القروض، حيث بلغ عدد المدخرين النشطين في قطاع التمويل الأصغر حولي 1,3 مليون اعتبار من ديسمبر 2019 (Ālšybāny,2020).

الدراسات السابقة

تمكين المرأة اقتصاديًّا

من الأمور المسلم بها على نطاق واسع أن التمكين عملية متعددة الأبعاد تشمل تغيرات في مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية (Kabeer, 2009)، وقد اشتملت تعريفات تمكين المرأة منذ البداية على بعد اقتصادي، وكان البنك الدولي من أوائل الهيئات التي تبنت تعريف تمكين المرأة اقتصاديًّا والذي ارتكز على القطاعات الاقتصادية (المحددة كالأراضي والعمالة والمنتجات والأسواق المالية) وهذا جعل له ميزة إعطاء القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي زخما أكبر على المستوى المؤسسي (Kabeer, 2012). وقد تعددت وتنوعت تعريفات تمكين المرأة اقتصاديًّا حيث تم تعريفه بأنه "قدرة المرأة على تحقيق النجاح والتقدم اقتصاديًّا، وذلك من خلال؛ أولا توفر المهارات والموارد للمنافسة في السوق، والمساواة في الوصول إلى المؤسسات الاقتصادية، والسلطة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والعمل بها، وثانياً امتلاك السلطة والوكالة للاستفادة من النشاطات الاقتصادية، والتي تمكنها من اتخاذ القرارات والعمل بها والتحكم في الموارد والأرباح" (Golla et al., 2011).

تتحقق المكاسب الاقتصادية للمرأة من خلال اندماجها في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل، وتوصلت دراسة (Slāmy & Bbï, 2013) أن إسهام المرأة في المشاريع سواء كان صغيرًا أم كبيرًا، يؤدي إلى توفير مصدر دخل دائما لها، ولا تعود عالة على المجتمع، وتتجاوز النظرة الدنيوية لها. ويشير (Sultana et al., 2010) إلى أن هناك حاجة كبيرة لتوسيع نطاق إعطاء القروض للنساء ذوات الدخل المنخفض من قبل مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية مما يعزز في نهاية المطاف من ملاءتهن الاقتصادية ويمكنهن اقتصاديًّا، وهذا من شأنه أن يساعد في النهوض بالمرأة الريفية اجتماعيا واقتصاديًّا. أما (Al-

(shami et al, 2021 جادلوا بأن التمويل الأصغر له تأثير إيجابي كبير على الدخل الشهري للأسر المعيشية والأصول المتراكمة، ومع أن القروض الصغيرة سهلت ريادة الأعمال النسائية وتوليد الدخل من أجل تحسين دخل وإنفاق الأسرة، إلا أنه لم يتم العثور على أي تأثير على قرارات الأسرة المعيشية للمرأة وتنقلها في ظل النظام الأبوي الذي يمارس في العديد من الدول العربية، بما في ذلك اليمن.

التمويل الأصغر الإسلامي

يعتبر الوصول إلى الخدمات التمويلية من المنافذ المهمة لتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية للنساء وبخاصة في المناطق الريفية. حيث بالإمكان اتخاذ تدابير عدة لدعم مشاريع النساء كي تصبح أكثر استدامة وإنتاجية ويتم ذلك من خلال تقديم خدمات التدريب والتمويل الأصغر (Ālbnk Āldwly, 2014)، وتوصلت دراسة (Fareed et al., 2017) إلى أن نقاط الوصول المالية المختلفة مثل الفروع المصرفية، ومحطات نقاط البيع، ووكلاء المصارف، وأجهزة الصراف الآلي، ومصارف التمويل الأصغر؛ بوابة لاستخدام الخدمات المالية الإضافية وترتبط ارتباطا إيجابيا بالنساء في مجال تنظيم الأعمال التجارية من خلال الوصول إلى التسهيلات الائتمانية، وبحثت دراسة (Awojobi, 2014) في تأثير القروض الصغيرة على تمكين المرأة، وأظهرت نتائجها تحسنا كبيرا في رفاه الأسرة والدخل والعمالة وتمكين المرأة نتيجة للمشاركة في برامج التمويل الصغير، وفرص حصول المزارعات على قرض من مؤسسات التمويل الأصغر هي ضعف فرص المزارعين الذكور، ولكن الجانب المظلم من ذلك؛ انخفاض القدرة على الوفاء بالتزامات الدفع في الوقت المحدد، لهذا فإن فرص الادخار قد تكون أحد الخيارات لمواجهة السيولة وتحسين أداء السداد العام (Sarwosri et al., 2016).

وتوصلت دراسة (Subramanian, 2014) إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر تعتبر الأنسب عند انخفاض وجود فروع للمصارف في المناطق الريفية وارتفاع تكلفة المعاملات المصرفية من خلال توفير إمكانية الحصول على التمويل وتكلفة المعاملات المنخفضة والمنتجات المرنة والتمكين من الوصول إلى المناطق الريفية، ولها دور في تطوير خطط الحكومة المركزية. إلا

أن التمويل الأصغر الإسلامي يتخطى نظيره التقليدي من خلال توفير الشمول الاجتماعي والمالي الفعال (Elzahi, 2022)، لهذا من الضروري إعادة توجيه التمويل الأصغر الإسلامي في الإسهام في الرفاهية على المدى الطويل، لأن النمو في إيرادات المرأة ومواردها له دور كبير في تحسين الحرية المالية للمرأة (Hassan & Saleem, 2017)، وأهميته في خلق تكافؤ الفرص في التنمية الاقتصادية وذلك بسبب فشل مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية بجذب أفقر الفقراء من المسلمين، وتفوق الأنظمة المالية الإسلامية على نظيرتها التقليدية (Hassan, 2015)، والتأثير الإيجابي للوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية على التمكين الاقتصادي للمرأة (Alaghbari, et al., 2023).

هدفت دراسة (Ulfi, 2018) إلى تحليل فوائد برنامج تمكين المرأة من خلال التمويل الأصغر الإسلامي وتوصلت إلى أن هناك تحسينات في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمشاركات من خلال زيادة الدخل والنفقات، وزيادة المشاركة في النشاطات الاجتماعية وصنع القرار وتعليم الأطفال. وهذا ما يؤكد على أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية ليست فقط تستهدف النساء وحدهن بل تستهدف الأسرة بعامة (Ahmed, 2002).

السياق اليمني

إن النساء المرتبطات ببرامج التمويل الأصغر في اليمن قد تأثرن إيجابياً من خلال المشاركة في الحد من الفقر في أسرهن، ومنحهن فرصة الوصول إلى وظائف جديدة (Alshebami & Khandare, 2015)، وعلاوة على ذلك، كان للتمويل الأصغر أثر على رفاهية الفقراء والمجتمع (Al-Shami et al., 2014).

تتصدر مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في اليمن عملية تعزيز تمكين المرأة اقتصاديًّا وذلك لقدرتها على الوصول إلى المناطق الريفية وتعزيز القدرة الادخارية لدى المرأة

بالمقارنة مع المصارف ومؤسسات التأمين الإسلامية (Alaghbari, et al., 2021)، إلا أن هناك عقبات تؤثر على صناعة التمويل الأصغر في اليمن مثل ارتفاع سعر الفائدة، والإدارة غير السليمة، ونقص الموظفين المؤهلين، وعدم توفر المهارات المهنية، ومحو الأمية المالية، والإدراك الديني، والضمانات المطلوبة (Alshebami & Khandare, 2014).

المنهجية

اعتمد البحث على المنهج النوعي Qualitative approach، واتبع تقنيات أخذ العينات غير العشوائية المريحة وكرة الثلج (Onwuegbuzie & Collins, 2007)، وتم استهداف مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي النشطة في اليمن. ومن أجل دراسة نوعية هادفة؛ فإن حجم العينة من 6 إلى 10 أشخاص متوفرة فيهم الخبرات والمعلومات الكافية (Malterud et al, 2015)، وتم عمل المقابلة مع سبعة مختصين في خدمة العملاء والتمويل، وكان سبب اختيارهم لارتباطهم المباشر بالعملاء، وامتلاكهم الخبرة في إيضاح دور التمويل الأصغر في عملية تمكين المرأة في اليمن (حيث تراوحت خبراتهم بين 5 إلى 15 سنة) وجميعهم حاصلين على مؤهلات جامعية. وتم التوصل إلى نقطة التشبع التي لا يتم فيها ملاحظة معلومات أو مواضيع جديدة في البيانات (Guest.et al, 2006). تم اعتماد المقابلة شبه المنظمة Semi-Structured Interview، التي تعد نهجا شائعا في جمع الأبحاث النوعية (Qu & Dumay, 2011). ولتحليل البيانات التي تم جمعها، تم تفريغ اللغة المحكية (الصوتية) إلى اللغة المكتوبة التي من خلالها تتم إدارة وتنظيم البيانات باستخدام مزيج من التدوين المتجانس Naturalized Transcription، والتدوين المهجن Denaturalized Transcription، حيث المتجانس يركز على تفاصيل الخطاب التي لا تحدث في واقع الكلام المنطوق مثلاً، يتم تضمين الفواصل ونقاط التوقف والفقرات وما إلى ذلك. وأما المهجن هو الذي يحفظ خصائص اللغة الشفهية مثل التمتمة وغير ذلك (Mero-Jaffe, 2011; Nascimento & Steinbruch, 2019).

استخدم البحث التحليل الموضوعي Thematic Analysis لاكتشاف المعاني الكامنة لما قيل في المقابلة، وهناك العديد من الطرق لإجرائه، ولكن الشكل الأكثر شيوعاً من أجل تحقيق أغراضه يمر على ست مراحل: (1) التعرف على البيانات، (2) إنشاء الرموز الأولية، (3) البحث عن المواضيع، (4) مراجعة المواضيع المحتملة، (5) تحديد وتسمية الموضوعات، (6) إعداد التقرير (Braun & Clarke, 2012;2006).

النتائج والمناقشة

تم عمل مقابلة مع المختصين بهدف معرفة دور مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتم تحديد أربع محاور: دعم الأنشطة الاستثمارية، سقف التمويل والضمانات المطلوبة، تبني مبادرات خاصة بالتمكين الاقتصادي والحد من الفقر، التدريب والتوعية.

- **دعم الأنشطة الاستثمارية**

أكد أغلب المشاركين على الرغم أن الدعم واحد للرجال والنساء، إلا أنه يتم تقديم امتيازات وأولويات للنساء وتعتبر شريحة مهمة بالنسبة لمؤسسات التمويل.

> "... أكثر الصعوبات التي تواجهنا في اليمن هي العادات والتقاليد. أكثر النساء صاحبات نشاطات منزلية تكون محصورة لدى الأسرة، فتريد المرأة التقدم للحصول على التمويل لدعم مشروعها لكنها لا تقدر أن تخرج عن طور الأسرة لطلب المساعدة لتمويل نشاطها. على الرغم من أن تلك المشاريع ناجحة ولكن بتمويل ذاتي وضعيف، وأحيانا أي أزمة مالية يضطر المشروع إلى الأغلاق." (IV2)

"... نحاول بقدر المستطاع الوقوف إلى جانب النساء وتشجيعهن للحصول على تمويل، وفي كثيرات تريد ذلك ولكن أشياء كثير تعيقنا للوصول إلى هذه الشريحة أهمها الثقافة المجتمعية والبيئة التي نعيش فيها تعد سبب رئيسي في إبعاد المرأة عن الشمول الاقتصادي وذلك لعدم وجود الوعي بأهمية المرأة وقدرتها على الحصول على التمويل والعمل. " (IV7)

"... عندما تيجي تحدث المرأة عن أي خدمة، تقول لازم ترجع لأهلها أبوها أو زوجها تستأذن ما تقدر تعمل حاجة أو تطلب خدمة كذا من ذات نفسها لازم تكون بموافقة أهلها." (IV5)

"... العادات والتقاليد مؤثرة ليست فقط في الريف وحتى في المدينة والمرأة لا تقدر تفتح مشروع إلا يكون متقبل من المجتمع وتكون فيه المرأة محافظة على هويتها أي لا تكون مختلطة بالرجال بشكل كبير.... وأضاف أيضا... القطاعات مثل المحلات التجارية، الفنادق والبوفيات والمطاعم تقتصر على الرجال، والمجالات التي تعمل بها المرأة أغلبها في الخياطة والكوافير وصنع الحلويات ونادر ما يكون مع المرأة كافتيريا أو كشك لأنه كمجتمع قبلي عيب أن تفتح بقالة أو دكان أو شيء من هذا القبيل إلا حاجة خاصة بالنساء."(IV4)

"... النساء أكثر نجاحا من الرجال في المشاريع ولكن العادات والتقاليد هي أكثر القيود على النساء؛ عدم قدرة المستثمرة فتح مشروع خاص بها مثل محل أو صيدلية وذلك بسبب تقاليد المجتمع أو تقاليد الأسرة." (IV2)

توضح النتائج أنه على الرغم من أن المرأة يتم التركيز عليها أكثر من الرجل من حيث مصداقيتها في أخذ التمويل، إلا أنه هناك محدودية لفرصها الاستثمارية حيث تقتصر المشاريع التي تقوم بها على الخياطة والنقشة والحنة والتطريز وصناعة الجبن والألبان، وهذا عكس الأنشطة التي يقوم بها الرجال في الجانب التجاري والصناعي، وذلك يرجع إلى العادات والتقاليد في المجتمع اليمني التي تقوض دور التمويل الأصغر الإسلامي في التمكين الاقتصادي للمرأة؛ حيث تمثل عائق رئيسي ومشكلة شائعة أمام حصول المرأة على التمويل وتقليص الفرص الاستثمارية المتاحة لها أما من قبل الأسرة أو المجتمع، وتقييد حريتها في اتخاذ القرارات أو نتيجة قناعتها بالمفاهيم المنتشرة في المجتمع بأن البيت مكانها الصحيح، وهذا يؤدي إلى قلة الوعي بأهمية عمل المرأة والمجالات الجديدة التي يمكن أن تشترك بها، مما يجعلها تتردد في المشاركة الاقتصادية أو

يقتصر عملها على المشاريع الزراعية والخدمية، حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن مشاركة المرأة اليمنية في قوة العمل لقطاع الزراعة عام 2018 نسبة 47.12% مقارنة بقطاع الخدمات 22%، وقطاع الصناعة 10.71% (Ṣndwq Ālnqd Āl῾rby, 2020).

- **سقف التمويل والضمانات المطلوبة**

كان لدى أغلب المشاركين ردود متشابه بأنه لا يوجد أي تفرقة بين العملاء من النساء والرجال من حيث الضمانات المطلوبة وسقف التمويل، وهذا يعكس نهج العدالة بين الجنسين.

> "... أغلب برامج التمويل ومؤسسات التمويل الأصغر هدفها الوصول إلى شريحة أكبر من النساء ولكن هناك عده حواجز تحول بين التمويل والنساء في اليمن منها عدم مقدرة المرأة على توفير الضمانات المطلوبة من أجل حصولها على التمويل.... وأضاف أيضا... الأزمة الراهنة والأوضاع السياسية غير المستقرة في اليمن أثرت على شريحة كبيرة من النساء اللواتي كنا مستفيدات من التمويل عن طريق ضمانة المجموعات - ضمانة تكافلية - ولكن بسبب نزوح كثير من النساء من محافظة إلى أخرى أو إلى الريف، هذا جعل من الصعب على النساء الوصول إلى برامج التمويل للحصول على تمويل، بالإضافة أن أغلبية مؤسسات التمويل أوقفت نظام المجموعات الذي أثر بشكل كبير على القطاع النسائي." (IV7)

> "... تكاليف استخراج البطاقة الشخصية غالية ويعد ذلك من التعقيدات لان قبل الأزمة كانت المرأة تجيب تعريف عاقل الحارة إذا ما عندها بطاقة أو استبيان - الاستبيان مثل البطاقة الشخصية - أو ما شابه ذلك، لكن بعد الأزمة لازم تجيب بطاقة شخصية أو استبيان وهذا قلل التمويل نوعا ما وبالذات لأن تمويلنا ريفي." (IV3)

أثار المشاركون تحديا عند عملية الإقراض والتمويل للمرأة؛ وهو عدم قدرتها على توفير الضمانات المطلوبة على الرغم أن النساء أكثر التزاما ووفاء بعملية السداد، يعزى هذا التحدي إلى محدودية الدخل التي تواجهها النساء، حيث يعتبر الدخل مؤشرا رئيسياً للتمكين الاقتصادي (Matouv, 2006; Mayoux 2001)، بالإضافة إلى التعقيدات في إنهاء الإجراءات الإدارية والحكومية لاستخراج الوثائق المطلوبة لعملية التمويل، وهذا يجعل منه عائقًا يواجه مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في التخوف من تقديم التمويل للمرأة، مما يؤدي إلى عزوف المرأة عن

استخدام الخدمات المالية، وإخراجها من الحياة الاقتصادية، وهذا يتماشى مع نتائج دراسة (Alaghbari et al., 2023) التي توصلت الى محدودية استخدام النساء اليمنيات للخدمات المالية الإسلامية. لهذا تنبع أهمية خلق فرص جديدة للمرأة وبخاصة في الجانب الصناعي والإنتاجي حتى تتمكن من تأمين مصدر دخل ثابت، ويرتد ذلك على الاقتصاد الوطني، وألا يقتصر طلبها للخدمات المالية على الجانب الاستهلاكي.

- **تبني مبادرات خاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة**

حسب ردود المشاركين تتشابه سياق المبادرات بين مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي والتي تنصب في هدف واحد وهو التمكين الاقتصادي للمرأة ودمجها في المجتمع وتسهل وصولها للتمويل.

> "... نحن معانا برنامج مع الضمان الاجتماعي وهو تعويض كل من خسر نشاطه وخاصة الكادر النسائي حيث كان لديهم مشاريع تم بيعها بسبب عدم وجود المصاريف او عدم وجود سيوله لتيسير أمور الحياة، ودعم النشاط الذي مازال قائم." (IV2)

> "... إقامة عدد من المشاريع مثل ريادة الأعمال من خلال التعاقد مع عدده جهات مانحة مثل منظمة كير وبرنامج فوليب، نستهدف في المشاريع شريحة الشباب وبالأخص النساء تمثل إلى 60 إلى 70 في المائة من المستفيدين." (IV7)

> "... لدينا مبادرة لدعم أي أمراه يمنية لديها مشروع لا يقل عمرها عن 35 مجانا من أجل تنمية المشروع ومساعدتها في تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي والأسري إلا أن الأوضاع السياسية مهددة للناس والمصرف، المصرف يريد يمول وخائف من الأيام المقبلة، حتى المنظمات تريد أن تدعم وخائفة من الأيام المقبلة. نفس الكلام بالنسبة للمواطنة تريد تفتح مشروع وخائفة من الأيام الجاية. كل فترة معانا أزمات مستمرة." (IV1)

> "... كنا سابقا نوصل لمستوى كل الأرياف في اليمن حيث هناك فرع في كل محافظة من محافظات اليمن. وعندنا برنامج التمويل الريفي لدعم المرأة الريفية اقتصاديًا. ولكن بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة توقف فرص التمويل للمرأة الريفية ولم يظل ألا التمويل القريب من المصرف واقتصر على العميلات الساكنات في إطار المدينة. وذلك لأن تكاليف التمويل للريف عالية. هذه سياسية تتخذها الإدارة العليا وذلك لتجنب مخاطر الإفلاس. لو رجعت الأوضاع إلى ما كانت عليه بمشي الوضع طبيعي." (IV3)

أظهرت النتائج أنه على الرغم من سعي مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بتبني مبادرات لتمكين الاقتصادي للمرأة إلا أن تردي الأوضاع وعدم الاستقرار السياسي والأمني في اليمن قلص من تلك المبادرات مما نتج عن ذلك التخوف من عملية التمويل والإحجام عن دعم المرأة اقتصادي وتقليص تمويلها وبخاصة في المناطق الريفية بسبب تكاليف السفر العالية وتجنب المخاطر خوفا من الإفلاس، بالإضافة إلى اتخاذ قرارات بمنع التمويلات والاستثمار والتي شكلت عائقا أمام تقديم خدمات للقطاع النسائي والتجاري بشكل عام. وعلاوة على ذلك توقف العمل بنظام المجموعات –مجموعة من النساء تضمن بعضها البعض– الذي أثر بشكل كبير على القطاع النسائي بالذات في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي.

- **توفير التدريب والتوعية**

جاءت أغلب ردود المشاركين بأن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي تسعى جاهدة إلى تقديم دورات تدريبية أو توعية من خلال الترويج لاستخدام منتجاتها وخدماتها وزيادة حصتها في السوق في تعزيز الثقافة المالية والتمويلية بين النساء إلا أنه ما زال هناك فجوة في ذلك.

> "... عدم تقديم برامج التوعية وذلك بسبب عدم وجود الدعم لذلك. والوضع تقلص مع المشاكل نوعا ما. وحاليا المصرف متجه بشكل كبير اعتماد على مختص أو أخصائية التمويل .... وأضاف أيضا .... جهودنا من داخل المصرف ومساعدة منظمات دولية، ولا يوجد أي دعم من قبل الدولة، وأغلب مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في اليمن تعمل بدعم خارجي من المنظمات الدولية ومن خمسين إلى ستين بالمئة من رأس مال يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية.". واهم الصعوبات أنه لا يوجد دعم لهذا النشاط لأنه مكلف ويحتاج كادر نسائي، وأيضا المنظمات الداعمة لتمويل النساء توقفت واتجهت إلى التحويلات الاجتماعية لصرف المساعدات الإنسانية الطارئة. التمويل الأصغر أصبح عملية تنافسية مع كثر مؤسسات التمويل الأصغر بشكل عام، كل ما زادات المؤسسات تشتت الدعم بينهم" (IV3)

> "... يفتقد المصرف للترويج الإعلامي المقروء والمسموع، فالترويج الميداني عن طريق الموظفين أنفسهم هو الذي يساعد على استقطاب العملاء، ويعد موظف التمويلات هو الركيزة الأساسية في المصرف ...وأضاف أيضا... أكبر مشكلة تواجه المرأة هو عدم قدرتها على إدارة

> نشاطها والتسويق له، أو ليس لها القدرة على التوسع، فتضطر إلى التوقف. أما أخذ التمويل يكون بيسر وبسهولة ويتم اعتبار النساء VIP ويتم معاملتهن معاملة خاصة " (IV2)
>
> "... لا يوجد أي دور للحكومة في دعم برامج التمويل أو مساندتها من أجل التعاون للوصول إلى المرأة أو محو الأمية أو نشر الثقافة المالية بين النساء." (IV7)
>
> "... نزلنا إلى القرى، وما يعرفوا ثقافة الادخار المالي، وعملنا توعية بأهمية الادخار المالي، وقطع البطائق الشخصية وايش أهميتها. وفعلا نجحنا بذلك. ولكن الوضع تأثر كثير مع الأزمة، حيث كان قبل الأزمة أحسن بكثير في دعم المرأة لأنه كان في أمان. الان ما نقدر نخرج أو ننزل إلى القرى، حتى وهم بالحاجة والقريبين من المدينة يشكون من الأزمة. يالله يوفروا قوتهم اليومي."(IV1)

يستلزم لوجود نساء قادرات على تيسير دفة النشاط الاقتصادي، أن يكون لديهن وعي مالي ومصرفي، ولكن تشير النتائج على الرغم من أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي تعمل جاهدة في جانب التوعية المالية للمرأة ولكن لا يوجد الكثير من برامج نشر وتعزيز الثقافة المالية والتمويلية مما يجعل المرأة فاقدة إلى التخطيط المالي الجيد، أو عمل دراسة جدوى لمشروعها، بالإضافة إلى عدم قدرتها على التفريق بين مصاريفها الشخصية ومصاريف المشروع وأرباحه، مما يؤدي إلى تعثر مشروعها أو عزوفها عن البدء بمشروع جديد أو العجز عن التوسع في المشروع القائم والتسويق له. وأيضا هناك محدودية الترويج والإعلان الذي تتعدد وسائله مثل التلفزيون والراديو والمجلات والصحف واللوحات الإعلانية والملصقات...إلخ. بالإضافة إلى البيع والتسويق المباشر والتحويل الإلكتروني والعلاقات العامة وما إلى ذلك (Mḥmwd, 2019) والمفترض مراعاتها من قبل مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وذلك للمنافسة الشرسة التي تواجهها من نظيرتها التقليدية، إلا أنها تقتصر على التسويق المباشر عبر موظف التمويلات، وهذا يؤثر على دورها في عملية التمكين، بالإضافة إلى عدم وجود أي دعم من الحكومة في إنجاح دور مؤسسات التمويل الأصغر وتحقيق الأهداف المرجوة منها، أو حتى محاولة الحد من تشتت الدعم الذي تم استقطابه وتوزيعه.

الخاتمة

يعد التمويل الأصغر الإسلامي من المقومات الرئيسية في تعزيز تمكين المرأة اقتصاديًّا وذلك لقدرته على الوصول إلى المناطق الريفية في اليمن (Alaghbari, et al., 2021)، إلا أن هناك عدة عوائق تم توصل اليها في هذا البحث تؤثر سلباً على دوره في هذا التمكين؛ أبرزها العادات والتقاليد حيث تسود عادات اجتماعية سلبية تحد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي من تقديم الدعم لمشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية وتمكينهن، بالإضافة الى تحدي محدودية الدخل للنساء التي تجعلهن غير قادرات على الوصول الى خدمات التمويل وبالتالي يحرمهن من الاستفادة من فرص الاستثمار وبدء مشاريعهن، وتحقيق الاستقلال المالي وتحسين مستوي معيشتهن. وتعد الأمية المالية أحد تلك التحديات، حيث تفتقر العديد من النساء الى المعرفة والتفهم الكافي للمفاهيم المالية والمهارات اللازمة لإدارة المشاريع، وهذا يعيق قدرتهن على الاستفادة من خدمات التمويل الأصغر الإسلامي واستخدامها بشكل فعال لتطوير مشاريعهن وتحقيق النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، يعاني قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في اليمن من نقص الدعم الحكومي مما يحد من تقديم الدعم للمرأة، ناهيك عن تحديات محدودية الترويج والإعلان، والأوضاع السياسية غير المستقرة التي تقوض من دورها.

بناء على ما تم استخلاصه من تحديات، يوصى البحث أن تعمل الحكومة اليمنية والمؤسسات ذات الصلة على خلق بيئة تمكينه للتمويل الأصغر الإسلامي بوضع سياسات وإطارات قانونية داعمة تعزز دور المرأة في النشاط الاقتصادي وتعزز مشاركتها فيه. بالإضافة إلى تنفيذ برامج تدريبية مستهدفة للنساء، حيث تشمل تدريبًا عمليًا وورش عمل حول التخطيط المالي وإدارة المخاطر والتسويق، يمكن تنفيذه هذه البرامج بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والمالية، مما يؤدي إلى زيادة الوعي المالي وتعزيز المعرفة المالية والمهارات اللازمة لإدارة المشاريع للنساء. والعمل على توسيع وتنوع خيارات التمويل للنساء بما في ذلك التمويل الإسلامي المبتكر

والمنتجات المالية المبنية على مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير وتعزيز الوصول إلى خدمات التمويل الأصغر من خلال تطوير تطبيقات ومنصات رقمية تسهل التعامل المالي وتمكين المرأة من إدارة مشاريعها.

حدود البحث ومزيد من المجالات البحثية المستقبلية

يترتب على هذا البحث بعض القيود من حيث التعميم كونه بحث نوعي بحت. يبلغ عدد كيانات التمويل الأصغر الإسلامي النشطة في القطاع ست كيانات (مصرفين وأربع مؤسسات) (Ālšybāny,2020) وتم عمل المقابلات مع مختصين في خمسة من تلك الكيانات فقط. بالنظر إلى القيمة الأولية لهذه البحث فأنه يوفر خلفية للبحوث المستقبلية للسعي لإيجاد حلول لمواجهة تلك التحديات التي تواجه التمويل الأصغر الإسلامي في تمكين المرأة اقتصاديًّا في السياق اليمني.

REFERENCES

Ahmed, H. (2002). Financing microenterprises: An analytical study of Islamic microfinance institutions. Islamic economic studies, 9(2). 27–64.

Alaghbari, L. M. A., Othman, A. H. A., & Noor, A. B. M. (2021). Challenges and Difficulties facing Islamic Financial Inclusion in Women's Economic Empowerment in Yemen: Qualitative Approach. International Journal of Business Ethics and Governance, 91-114.

Alaghbari, L.M.A., Othman, A.H.A., Noor, A.B.M. (2023). Promoting Women's Economic Empowerment Through Islamic Financial Inclusion in Lower Income Economies: Empirical Evidence from Yemen. In: Alareeni, B., Hamdan, A. (eds) Sustainable Finance, Digitalization and the Role of Technology. ICBT 2021. Lecture Notes in Networks and Systems, vol 487. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-08084-5_69

Ālbnk Āldwly. (2014). Wḍʿ ālmrïtā ālymnyẗ: mn ālṭmwḥ āly tḥqyq ālfrṣ. Mğmwʿẗ Ālbnk Āldwly. Wāšnṭn.

Ali, A. E. (2019). Empowering women through financial inclusion: Some evidence from Comoros. International Journal of Asian Social Science, 9(2), 256-270.

Ālʿmār, Fwzyẗ & Bātšyt, Hānā. (2019). Ālymn: tdāʿyāt ālḥrb ʿly ālqwy ālʿāmlhmn ālnsāʾ. Mrkz Ṣnʿāʾ lldrāsāt ālāstrātyğyẗ. https://bit.ly/3wZTygV

Ālqṭwy ،Māğd Mhdy Qāsm. (2022). Wāqʿ tmkyn ālmrāẗ ālymnyẗ āqtṣādyā ًfy mğāl ālmšrwʿāt ālṣġyrẗ "drāsẗ ḥālẗ: ātḥād nsāʾ ālymn". Mğlẗ Ābḥāṯ. 9(1). 1-47.

Al-shami, S. A., Al Mamun, A., Rashid, N., & Al-shami, M. (2021). Microcredit Impact on Socio-Economic Development and Women Empowerment in Low-Income Countries: Evidence from Yemen. Sustainability, 13(16), 9326.

Al-Shami, S. S. A., Majid, I. B. A., Rashid, N. A., & Hamid, M. S. R. B. A. (2014). Conceptual framework: The role of microfinance on the wellbeing of poor people cases studies from Malaysia and Yemen. Asian Social Science, 10(1), 230-242.

Alshebami, A. S., & Khandare, D. M. (2014). Microfinance in Yemen "Challenges and Opportunities ". International Journal in Management and Social Science, 2(12), 400-413.

Alshebami, A. S., & Khandare, D. M. (2015). The role of microfinance for empowerment of poor women in Yemen. International Journal of Social Work, 2(1), 36-44.

Ālšybāny ،Mny-f. (2020). Ālṭmwyl ālāṣġr fy ālym-n: nẓ-rẗ ʿām-ẗ ʿly ālṭḥdy-āt wālf-rṣ. Mrk-z Ṣnʿ-āʾ lldrās-āt ālāstrātyğyẗ. Dy-b rwt llāstšārāt. Mrk-z ālbḥ-wṯ ālṭṭbyqyẗ bālš-rākẗ mʿ ālšrq CARPO. Āʿādẗ tṣwr āqtṣād ālymn. 30Ābryl/Nysān2020. https://2u.pw/lkUIZ

Awojobi, O. N. (2014). Empowering women through micro-finance: Evidence from Nigeria. Australian Journal of Business and Management Research, 4(1), 17-26.

Bābkr, ʿbd āllh ʿly Mḥmd. (2021). Ālbʿd āltnmwy lltmwyl ālāṣġr ālāslāmy: tğrbẗ ānārẗ qry mḥlyẗ šrq snār (ālswdān) nmwḏğāً. Ālmğlẗ āldwlyẗ llmālyẗ ālryādyẗ. 4(1). Ṣ 24-31.

Bnk Ālāml Lltmwyl Ālāṣġr. (2021). Āltqryr ālsnwy 2021. https://2u.pw/enRRFy

Bnk Ālāml Lltmwyl Ālāṣġr. (2022). Bnk ālāml lltmwyl ālāṣġr wdwrẗ fy tʿzyz ālšmwl ālmāly llmrẗā wtmkynhā āqtṣādyًٌā. Bwābẗ FinDev. Brnāmğ tābʿ lsyğāb. https://2u.pw/bRw3iZ

Braun, V. & Clarke, V. (2012). Thematic analysis. In H. Cooper, P. M. Camic, D. L. Long, A. T. Panter, D. Rindskopf, & K. J. Sher (Eds), APA handbook of research methods in psychology, Vol. 2: Research designs: Quantitative, qualitative, neuropsychological, and biological (pp. 57-71). Washington, DC: American Psychological Association.

Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. Qualitative research in psychology, 3(2), 77-101.

Bwnwālẗ, Rym & Ryḥān, Ālšryf. (2014). Ālābdāʿ wāltmyz fy āltmwyl ālāṣġr ālāslāmy qrāʾāt fy tğrbẗ bnk ālāml ālymny. Āltwāṣl fy ālāqtṣād wālādārẗ wālqānwn. Ālʿdd 39. ālṣfḥāt 41-54.

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Randall, D. (2013). Islamic finance and financial inclusion: measuring use of and demand for formal financial services among Muslim adults. Policy Research Working Paper 6642.

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. The World Bank. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1259-0. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO

Elzahi Saaid Ali, A. (2022). Islamic Microfinance: Moving Beyond the Financial Inclusion. In Empowering the Poor through Financial and Social Inclusion in Africa: An Islamic Perspective (pp. 11-24). Cham: Springer International Publishing.

Fareed, F., Gabriel, M., Lenain, P., & Reynaud, J. (2017). Financial inclusion and women entrepreneurship: Evidence from Mexico. http://dx.doi.org/10.1787/2fbd0f35-en

Golla, A. M., Malhotra, A., Nanda, P., & Rekha Mehra. (2011). Understanding and Measuring Women's Economic Empowerment: Definition, Framework and Indicators'. International Centre for Research on Women: 12. https://bit.ly/3di8vD6

Ğrydẗ Ālšrq Ālāwsṭ. (2014). Ālmṣrfyẗ ālāslāmyẗ tnthz frṣẗ āntšār mfhwm ālšmwl ālmāly lltwsyʿ dwlyṓā. Ğrydẗ ālʿrb āldwlyẗ. https://bit.ly/3h9ObVE

Guest, G., Bunce, A., & Johnson, L. (2006). How many interviews are enough? An experiment with data saturation and variability. Field methods, 18(1), 59-82

Hassan, A. (2015). Financial inclusion of the poor: from microcredit to Islamic micro financial services. Humanomics. 31(3): 354–71.

Hassan, A., & Saleem, S. (2017). An Islamic microfinance business model in Bangladesh: Its Role in Alleviation of Poverty and Socio-Economic Well-Being of Women'. Humanomics 33(1): 15–37.

Hassan, M. K., Rabbani, M. R., & Abdulla, Y. (2021). Socioeconomic Impact of COVID-19 in MENA region and the Role of Islamic Finance. International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), 4(1), 51-78.

Isaac, J. (2014). Expanding Women's Access to Financial Services. February 26, 2014. The world bank. https://bit.ly/3hf8r9H

Kabeer, N. (2009). Women's Economic Empowerment: Key issues and Policy Options, Sida Policy Brief, Publication Series on Women Economic Empowerment. Pp-1-44.

Kabeer, N. (2012). Women's economic empowerment and inclusive growth: labour markets and enterprise development. International Development Research Centre, 44(10), 1-70.

Malterud, K., Siersma, V. D., & Guassora, A. D. (2015). Sample size in qualitative interview studies: guided by information power. Qualitative health research, 26(13), 1753-1760.

Matouv, D., (2006). Microfinance and poverty alleviation Uganda --A case study of Uganda Finance Trust, School of Global Studies, Master Thesis Africa and

International Development Cooperation.
Mayoux, L. (2001). Microfinance and the empowerment of women: A review of key issues. Retrieved from @J:\ilo_data\public\englishemployment\finance\download\wp23.wpd
Mero-Jaffe, I. (2011). 'Is that what I said? 'Interview transcript approval by participants: an aspect of ethics in qualitative research. International journal of qualitative methods, 10(3), 231-247.
Mḥmwd, Ālāmām Mḥmd. (2019). Ālbnwk ālāslāmyẗ wāstrātyğyāt āltswyq. Mwqʿ Āslām āwlāyn. https://bit.ly/3600r5W
Mrkz Ṣnʿāʾ Lldrāsāt Ālāstrātyğyẗ. (2022). Tḥdyāt wāfāq ālnqwd ālālktrwnyẗ wānẓmẗ āldfʿ fy ālymn. Ālwḥdẗ ālāqtṣādyẗ bmrkz Ṣnʿāʾ lldrāsāt ālāstrātyğyẗ. Dy-b rwt llāstšārāt. Mrk-z ālbḥ-wṯ āltṭbyqyẗ bālš-rākẗ mʿ ālšrq CARPO. https://2u.pw/aIsgJ
Muhammad, S., Bhatti, M. N., & Awan, M. W. (2019). Money, Politics and Gender Equality: An Analysis of Assets of Women Legislators in Pakistan (2002-13). Global Regional Review, 4(1), 292-302.
Nascimento, L. D. S., & Steinbruch, F. K. (2019). "The interviews were transcribed", but how? Reflections on management research. RAUSP Management Journal, 54(4), 413-429 ngkok. ESCAP/CSD/2018/1.
Onwuegbuzie, A. J., & Collins, K. M. (2007). A typology of mixed methods sampling designs
Qu, S. Q., & Dumay, J. (2011). The qualitative research interview. Qualitative research in accounting & management. Vol. 8 No. 3, pp. 238-264.
Sarwosri, A. W., Römer, U., & Musshoff, O. (2016). Are African female farmers disadvantaged on the microfinance lending market? Agricultural Finance Review. 76(4): 477–493.
Šbkẗ Ālymn Lltmwyl Ālāṣġr. (2019). Tāryẖ āltmwyl ālāṣġr fy Ālymn. https://bit.ly/3zXucSJ
Slāmy, Mnyrẗ & Bbẗ, Āymān. (2013). Ālmwssāt ālṣġyrẗ wālmtwsṭẗ kādāẗlltmkyn ālāqtṣādy llmrāẗ fy ālğzāyr. mğlẗādārẗ ālmwssāt ālğzāyryẗ. Ālʿdd 3. Ālṣfḥāt 73- 49.
Ṣndwq Ālnqd Ālʿrby. (2018). Dwr ṣndwq ālnqd ālʿrby fy tmkyn ālmrāẗ ālʿrbyẗ. Ābw ẓby.
Ṣndwq Ālnqd Ālʿrby. (2020). Dwr ṣndwq ālnqd ālʿrby fy tmkyn ālmrāẗ ālʿrbyẗ. Ābw ẓby.
Subramanian, R. (2014). Financial Inclusion-Micro Finance a Sustainable Model. International Journal of Research, 1(6), 566-574.
Sultana, S., & Hasan, S. S. (2010). Impact of micro-credit on economic empowerment of rural women. The Agriculturists, 8(2), 43-49.
Ulfi, I. (2018). 'Empowering Women through Islamic Microfinance: Experience of

BMT Beringharjo'. JEBI (Jurnal Ekonomi dan Bisnis Islam), 3(1), 89-101.

UNDP, (2015). Rpid Business Survey: Impact of the Yemen crisis on private sector activity. United Nations Development Programme.

UNHLP. (2016). Leave no one behind: a call to action for gender equality and women's economic empowerment. Report of the UN- secretary-general's high-level panel on women's economicempowerment. https://www.unscn.org/uploads/web/news/UNSG-HLP-WEE-2nd-Report-.pdf.

United Nations. (2018), Strategies for advancing women's economic empowerment in the context of the Sustainable Development Goals. Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. Committee on Social Development. Bangkok. ESCAP/CSD/2018/1.